انتعاش قطاع الفنادق والمطاعم خلال إجازة العيد وناتجه يصل إلى ١٠٠ مليار ريال

■ ،،كتب / علي البشيري

حقق قطاع الفنادق والمطاعم خلال إجازة عيد الأضحى المبارك انتعاشاً كبيراً بفضل إقبال المواطنين على هذه المنشآت .

ويعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات الاقتصادية غير أن الناتج المتحقق لقطاع الفنادق والمطاعم تراجع العام الماضي ٢٠١١م إلى ١٠٠ مليار ريال بسبب الأحداث السياسية التي مرت بها البلد.

وكان قطاع الفنادق والمطاعم قد ساهم في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠م بنحو ١١١ مليار ريال مقابل ٩٥ مليار ريال في عام ٢٠٠٩م .

ويرجع نمو هذا القطاع إلى انتعاش السياحة الداخلية خلال إجازة عيد الأضحى وبالتالي فقد أسهمت في إنعاش كافة المرافق والمنشآت السياحية وزيادة دخولها.

ويتدفق عشرات الآلاف من المواطنين خلال إجازة العيد إلى المحافظات الساحلية وخصوصاً إلى محافظة الحديدة وعدن وإب الأمر الذي ينعش المنشآت العاملة في الفنادق والمطاعم والنقل بالإضافة إلى المنشآت التجارية الأخرى .

ويعزو خبراء تركيز المواطنين على محافظة الحديدة إلى توفر الأمن في هذه المحافظة بالإضافة إلى وجودها على البحر الأحمر وشاطئها الطويل الممتد من اللحية شمالاً وحتى الخوخة جنوباً وما يتمتع به من تنوع بيئي وجمال طبيعية وجزر جميلة صالحة للاستجمام وسياحة الغوص.

وتجمع محافظة الحديدة بحسب مسئولين بين السهل والشاطئ والجبل فهناك مرتفعات جبل برع ذات الطبيعة الخلابة الجميلة وتميزه بوجود أكبر غابة بيئية في شبه الجزيرة العربية وجبل رأس وكذلك المدن التاريخية كمدينتي زبيد، وحيس، وما تحتويه من آثار خالدة وطراز معماري مميز وموروث شعبي عريق بالإضافة إلى مناطق الوديان الزراعية والأسواق الشعبية وغابات النخيل في رمان والجاح والفازة وكذلك السياحة العلاجية لحمام السخنة ذي المياه المعدنية المتميزة.

كما تعد محافظة عدن من أهم المحافظات السياحية حيث تصدرت خلال السنوات الماضية المرتبة الأولى غير أن المشاكل الأمنية التي حدثت خلال الفترة الأخيرة حدت من تدفق السياحة الداخلية إليها ،مما أثر على كافة الأنشطة والمنشآت والخدمات المرتبطة بالنشاط الفندقي والسياحي، ومع ذلك فهناك تدفقات سياحية إليها خلال إجازة العيد وبالتالي فهي تحتل حالياً المرتبة الثانية بعد الحديدة رغم أنها كانت في السابق تتصدر المرتبة الأولى .

وتتميز محافظة إب بمناخ معتدل صيفاً وشتاءً، وتشتهر بوجود مواقع سياحية وأثرية وتاريخية هامة، لذلك فإن المحافظة يؤمها السواح على مدار العام (سياحة داخلية وسياحة خارجية) خاصة أنها تتميز بطبيعتها الجميلة الخلابة أثناء هطول الأمطار، إضافة إلى أن محافظة إب ما زالت واعدة بالخير والعطاء، وجميع المجالات، السياحية والزراعية والخدمية ، غير أنها ما تزال بحاجة إلى من ينشئ دعائمها ويستثمرها الاستثمار الأمثل.

الجدير بالذكر أن منشآت الفنادق والمطاعم في المحافظات الساحلية ما تزال محدودة والقائم منه لا يستطيع تغطية الطلب المتزايد على خدمات هذه المنشآت مما يضطر العديد من الأسر إلى نصب الخيام عل السواحل والشواطئ ، فضلاً عن ارتفاع الأسعار خلال إجازات الأعياد الدينية حيث يصل سعر الغرفة الواحدة في الفنادق العادية إلى ١٠ آلاف ريال والجناح المكون من غرفتين إلى ما بين ٢٠ – ٢٥ ألف ريال مما يتطلب من الجهات المعنية في القطاعين الخاص والعام العمل على التغلب على هذه المشكلات خصوصاً وأن النمو في المنشآت لا يلبي النمو المتزايد في السياحة الداخلية.

التأكيد على أهمية البناء المؤسسي في تحقيق النمو الاقتصادي

■ ،،خاص/الثورة

أكدت دراسة علمية أن البناء المؤسسي السليم للدولة يؤدي دوراً كبيراً في تحقيق النمو الاقتصادي وتنفيذ برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تمكين الدولة من أداء الوظائف المناطة بها.

وبينت دراسة قدمت إلى المؤتمر الأول لاقتصاد السوق الاجتماعي أن هذا البناء بكافة مكوناته وأبعاده المؤسسية والتنظيمية والتشريعية يمثل وسيلة هامة ومؤثرة في جذب الاستثمارات وتوطين رؤوس الأموال الوطنية، باعتبارها أكثر فاعلية من الوسائل الأخرى كالحوافز والإعفاءات الضريبة والجمركية.وينصرف مفهوم البناء المؤسسي للدولة إلى كل من الإطار التشريعي القانوني والمنظمات الإدارية (هيئات ومؤسسات الدولة الرسمية).

ولفتت إلى أهمية توفير الدولة الإطار اللازم والمتمثل في القوانين والأنظمة وتطبيقها على كل أفراد المجتمع، وتوطيد المبادئ الإنسانية مثل احترام حقوق الإنسان الفردية والاجتماعية وكذلك المسئولية المجتمعية، وضمان المشاركة في الحياة السياسية وفي صنع القرار، وتعزيز السياسات الحكومية المرتبطة بالخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى ضمان استقلالية القضاء. كما يجب دعم استقلالية البنك المركزي وتفويض وظائف الرقابة في القطاع المصرفي والتركز الاقتصادي لمنظمات مهنية مستقلة. وينبغي تشجيع نقابات العمال وأرباب العمل والاهتمام بدور الغرف التجارية من حيث تعزيز الرقابة وتصميم المهن، بالإضافة العمل على إيجاد إعلام مستقل ومسئول يركز على قضايا المجتمع ويوفر المعلومات ذات الصلة وفي الوقت المناسب، فضلاً عن نشر الوعي بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال البرامج الإذاعية والتلفزيونية وشبكات الاتصالات الدولية.

وأشارت إلى أهمية البناء المؤسسي حيث يشكل وجود مؤسسات مستقلة وقادرة على تسيير شئونها واتخاذ قراراتها بصورة ذاتية متطلبا مسبقا وأساسياً لنظام السوق الاجتماعي. فبرغم أن مؤسسات الدولة المعنية بتقديم السلع والخدمات العامة تمول من قبل الحكومة، إلا أنه يجب أن تعطى استقلالية في اتخاذ القرارات الخاصة بها، مع تحملها كامل المسئولية عن نتائج أعمالها.

كما يساهم الأداء السليم لمؤسسات الدولة وأجهزتها المختلفة في تحسين أوضاع وحياة المواطنين بشكل مباشر وبالذات الفقراء منهم، إذيؤدي إلى تقديم خدمات عامة بجودة مقبولة وفق معايير محددة وبإجراءات ميسرة وكلفة اقتصادية يمكن تحملها. كما يؤثر الأداء السليم على المواطنين بشكل غير مباشر من خلال انعكاسه على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

ووفقاً للدراسة فإن تحقيق التنمية وحفز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات ونجاح جهود التخفيف من الفقر يعتمد بصورة كبيرة على قدرة مؤسسات الدولة وإداراتها في أداء المهام المنوطة بها كما يتوقف التزام أفراد المجتمع بواجبات المواطنة وتمسكهم بحقوقهم بدور مؤسسات الدولة وقدرتها على إرساء سيادة القانون ومبادئ الحكم الجيد.

وشددت على ضرورة إيجاد إدارة فاعلة للموارد البشرية وقوى عاملة تتناسب مع الاحتياجات الفعلية من حيث الكم والكيف، وبيئة عمل ملائمة يؤدي الموظفون في إطارها الأعمال والمهام المناطة بهم بكفاءة وفاعلية، وبما يساهم في توفير بيئة مناسبة لأداء الأعمال ومناخ استثماري موات من ناحية وتخفيف العبء على الموازنة العامة من ناحية أخرى.وكذا تمكين الدولة من استغلال مواردها الاقتصادية والمالية المتاحة بصورة أفضل.

حجر: ارتفاع العرض النقدي يرجع للزيادة في حجم صافي الأصول الخارجية

■ ،،خاص /الثورة

قال الخبير الاقتصادي أحمد حجر أن العامل الرئيسي لارتفاع العرض النقدي خلال السنوات (٢٠٠٠م – ٢٠٠٨م) كان الزيادة في حجم صافي الأصول الخارجية والناجمة عن زيادة عائدات الصادرات النفطية ، فيما كان دور صافي موقف الحكومة مع الجهاز المصرفي انكماشياً حيث زاد حجم ودائع الحكومة عن حجم قروضها من الجهاز المصرفي في العديد من السنوات مثل السنوات (٢٠٠٠م – ٢٠٠٣م و٢٠٠٤م – ٢٠٠٦م) أوحيادياً حيث مولت الحكومة جزء هام من العجز من ودائعها لدى الجهاز المصرفي وبالتالي يمكن القول أن عجز الموازنة خلال السنوات (٢٠٠٠م – ٢٠٠٨م) لم يكن له أي دور في إتفاع معدلات التضخم .

ولفت حجر في دراسة حديثة إلى البيانات النقدية خلال عامي (٢٠٠٩م – ٢٠١٠م) تظهر أن عجز الموازنة قد لعب الدور الرئيسي في نمو العرض النقدي جراء تمويل الجزء الأكبر من العجز من خلال الإقتراض من البنك المركزي وبالتالي يكون عجز الموازنة قد ساهم في ارتفاع معدل التضخم خلالهما .

تراجع القروض المصرفية متوسطة وطويلة الأجل إلى ٣٧ مليار ريال

■ ،،خاص/الثورة

سجلت القروض المصرفية متوسطة وطويلة الأجل خلال شهر يوليو ٢٠١٢م تراجعاً يقدر بـ ٨,٣ مليار ريال وذلك مقارنة بما كانت عليه في شهر يونيو٢٠١٢م.

وأظهرت إحصائية حديثة أن القروض تراجعت إلى ٣٧ ملياراً و٨٢ مليون ريال مقابل ٤٥ ملياراً و٣٠٢ مليون ريال خلال نفس الفترة.

وتوزعت القروض على عدد من القطاعات الاقتصادية حيث تم تمويل الواردات بـ ١٤ ملياراً و١٦٤ مليون ريال وقطاع البناء والتشييد بـ ٤ مليارات و٨٧١ مليون ريال .

كما حصل قطاع الصناعة على مليار و٨٦١ مليون ريال وقطاعي الزراعة والأسماك على ١٥٦ مليون ريال فيما تم تمويل التجارة في السلع المصنعة بـ ٩٥٨ مليون ريال بالإضافة إلى تمويلات أخرى بـ١٥ مليار ريال.

إيجاد فرص العمل وتحسّين دخول المواطنين لتحقيق الأمن الغذائي في اليمن

■ ،،أكدت إستراتيجية الأمن الغذائي أن النمو الاقتصادي الذي يحسّن من دخول المواطنين هو أهم المحرّكات لتحقيق الأمن الغذائي كما سيكون النمو الاقتصادي السريع في القطاعات الواعدة والتحوّلات في الاقتصاديات الريفية والحضرية أموراً ضرورية من أجل تحقيق الأمن الغذائي المستدام في اليمن.

وأوضحت إن الإنتاج الزراعي يستهلك ٩٣٪ من المياه في اليمن حيث يتم استخدام المياه الجوفية لري أكثر من ٧٥٪ من الأراضي المروية وهو ما يساهم بشكل كبير في التناقص السريع لمستويات المياه الجوفية،وهو ما يتطلب أن يعتمد النمو الزراعي على زيادة إنتاجية المياه.

وأشارت إلى أن قطاع الاصطياد يلعب دوراً هاماً في اقتصادات المناطق الساحلية ويمثّل ثاني أهم القطاعات التصديرية في مجال تصدير السلع وبالرغم من ذلك انخفضت الإنتاجية في قطاع الأسماك بشكل حادّ بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٨م حيث تعتبر عمليات تسويق ومعالجة الأسماك غير كفؤة.

وأوضحت أن التباين بين الريف والحضر يزداد حيث يزيد عدد الأشخاص غير الآمنين غذائياً الذين يعيشون في المناطق الريفية بأكثر من خمس مرات، ضعف الذين يعيشون في المناطق الحضرية حيث تبلغ نسبة انعدام الأمن الغذائي ٣٧,٣٪ في الريف مقابل ١٧,٧٪ في الحضر

وطالبت الإستراتيجية بضرورة تحقيق معدلات نمو سريعة تفيد الفقراء والأشخاص غير الآمنين غذائياً .

ولفتت إلى أن النمو السكاني في اليمن يعتبر أحد أعلى المعدّلات في العالم حيث وصل معدّل النمو السكاني إلى ٣٪ خلال السنوات الأخيرة وترتفع معدّلات الخصوبة في الريف بأكثر من طفلين اثنين عنه في المناطق الحضرية.

أقل نموا

تصنف اليمن ضمن الدول الأقل نمواً بل وتصنف بثالث أفقر بلدان المنطقة ،ويأتي ترتيبها ١٥١ من مجموع البلدان ١٧٧ التي احتواها تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما أن ١٥,٧٪ من اليمنيين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، ويعيش ٤٥,٢٪ منهم بأقل من دولارين يوميا. وتستورد اليمن حوالي ٧٥٪ من احتياجاتها الغذائية بما فيها ٢,١ مليون طن من الحبوب سنويا، وتشمل الحبوب التي تنتجها اليمن الذرة والدخن والشعير.وتستغل معظم الأراضي والمياه المتوفرة بزراعة القات الذي يصفه البعض بالعائق الرئيسي أمام تقدم اليمن.

و أوضح التقرير أن استهلاك القات في اليمن له أثر عميق في مسألة تراجع الأمن الغذائي وأن ٤٢٪ من السكان ومن سن العاشرة فما فوق يتناولون القات –بحسب مسوحات صحة الأسرة – ٢٥٪ منهم من الرجال. وأضاف أن اليمن من أفقر البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإجمالي دخل قومي سنوي يقدر بـ٥٤٤ دولارا أميريكيا و٨ دولارات لكل فرد من مساعدات التنمية الخارجية .

القات

ويؤكد تقرير رسمي أن التحوّل من زراعة الحبوب إلى زراعة القات والمحاصيل النقدية الأخرى التي تعتبر أكثر ربحية قد ساهم في تراجع إنتاجية القمح في اليمن الذي تستحوذ زراعة الحبوب فيه على أكثر من نصف الأراضي الصالحة للزراعة بينما يتم استيراد حوالي ٩٠٪ من استهلاك الحبوب ،مشيرا إلى أن تطوير قطاع الزراعة يواجه العديد من المعوقات التي تشمل قلة الأراضي الصالحة للزراعة "٣٪ من إجمالي مساحة الأراضي" وشحه مصادر المياه وقلة الائتمان والاستثمار في البنية التحتية للإنتاج والتسويق حيث وصل نصيب الزراعة إلى ١,٢٥٪ فقط من إجمالي الاستثمارات في الاقتصاد وقد تركّز الدعم المالي الحكومي للزراعة على دعم العلف والأسمدة ووقود الديزل لتشغيل الحرّاثات ومضخّات المياه وكان تقرير الأداء الحكومي أشار إلى تواضع معدل نمو القطاع الزراعي البالغ ٣٪ نظراً لشحة الموارد المائية وبطء تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الثالثة في تقليص مساحة زراعة القات وإبقائها في حدود ١٠٪ من المساحة المزروعة الذي يستأثر بـ ٢٥٪ من المساحة المزروعة و٣٠٪ من استخدامات المياه، بالإضافة إلى مساحة الأراضي الزراعية المحدودة.

وخلص تقرير برنامج الغذاء العالمي إلى أن اليمن بحاجة إلى المحافظة على معدل نمو للناتج المحلي بـ٥٪ في السنة كي يتسنى له تخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ م.